

الأحكام والشروط العامة للاشتراك بخدمة تجاري كونكت

تسري هذه الاحكام والشروط على العلاقة فيما بين البنك التجاري الأردني والعميل الذي يتقدم بطلب الاشتراك بخدمة تجاري كونكت بما يتيح له تقديم المعاملات البنكية المتعلقة بحسابه/ حساباته لدى البنك التجاري الأردني والتي تتم من خلال الانترنت عبر خدمة تجاري كونكت (Tejari Connect) وتكون خاضعة للأحكام والشروط التالية:

- التعريفات: يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم يشر السياق على خلاف ذلك وتشمل صيغة المفرد الجمع والعكس صحيح.
 - الخدمة: كل أو بعض المنتجات المقدمة للعميل من البنك من خلال الانترنت المعروفة باسم تجاري كونكت (Tejari Connect).
 - المفوض بالتوقيع: الشخص المفوض بالتوقيع عن العميل حسب ما هو محدد في شهادة التسجيل الصادرة من جهات المختصة.
 - معد المعاملات: الشخص المعين من قبل الإداري لغايات اعداد المعاملات التي يتم تنفيذها من قبل العميل.
 - المدقق: الشخص المخول من قبل المفوض بالتوقيع لمراجعة وتدقيق واعتماد المعاملات التي يجريها معد المعاملات قبل تحويل هذه المعاملات للمفوض بالتوقيع للحصول على الموافقة النهائية.
 - المفوضين باستخدام الخدمة: الأشخاص المفوضين بالدخول الى الخدمة واعداد المعاملات بالنيابة عن العميل ويشمل ذلك المفوضين بالتوقيع ومعدي المعاملات والاداريين والمدققين.
 - محددات الدخول: هي كافة أدوات وإجراءات السلامة والأمان والتي تضمن عدم الدخول الى الخدمة من قبل أي شخص اخر غير مفوض وتشمل أسماء المستخدمين وكلمات المرور.
- يخلى العميل طرف البنك من أية مسؤولية ناتجة عن أي عطل أو ضرر قد يلحق به نتيجة عدم التزامه بالشروط والتعليمات هذه أو نتيجة سوء استعماله للخدمة وذلك دون الحاجة لإبداء الأسباب.
- يكون للبنك ودون أدنى مسؤولية عليه الحق برفض طلب العميل بالاشتراك بخدمة تجاري كونكت ودون الحاجة لإبداء الأسباب.
- في حال موافقة البنك على طلب العميل الاشتراك بالخدمة، يقوم البنك بتزويد العميل برقم سري خاص بعملية التسجيل الذاتي من خلال الفرع.
- لا يكون البنك مسؤولاً إذا لم يتبع العميل الإجراءات المذكورة، أما بخصوص السرية حول الرقم السري فتكون من مسؤولية العميل وحده.
- يقر العميل بأن جميع العمليات التي تتم من خلال الرمز التعريفي والرقم السري قد تمت من قبله، ويكون لها حجية الوثائق الرسمية تجاهه. كما يقر العميل بأن البنك لا يتحمل أية مسؤولية ناتجة عن أي من العمليات المنفذة من خلال الخدمة مهما كان نوعها أو مصدرها، طالما صدرت وفقاً للشروط الخاصة بها.
- في حال إدخال كلمة السر بشكل خاطئ أكثر من عدد المرات المسموح بها فإن الخدمة تتوقف مؤقتاً، حيث يتوجب على العميل الاتصال مع وحدة الخدمة الهاتفية (بالنسبة للعملاء الافراد) ومراجعة الفرع (بالنسبة لعملاء الشركات) لإعادة تفعيل الخدمة أو طلب رقم سري جديد بدل فاقد من خلال الفرع.
- في حال علم العميل بأن الرمز التعريفي أو كلمة السر قد اكتشفا من قبل أي شخص آخر، فيتوجب عليه تغيير كلمة السر إلكترونياً من خلال الخدمة أو الاتصال مباشرة مع وحدة الخدمة الهاتفية كما ويبقى العميل مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتم باستعمال الرمز التعريفي والرقم السري لحين تغيير الرقم السري أو إيقاف الخدمة. وفي حال تم إبلاغ البنك خطياً بذلك يبقى العميل مسؤولاً حتى نهاية يوم العمل التالي من تاريخ استلام البنك للتبليغ الخطي.
- البنك غير مسؤول عن أية خسائر تلحق للعميل أو غيره نتيجة إدخال العميل أرقام الحسابات المحول منها و/أو لها بطريقة خاطئة، ويكون وحده هو المسؤول بالتدقيق على أرقام الحسابات، ويعفى البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك.
- يقر العميل بعلمه انه في حال رغبته بإلغاء الخدمة أو إضافة و/أو تعديل على الخدمة بإبلاغ البنك خطياً بموجب اشعار خطي وفقاً للنموذج المعتمد لدى البنك.
- في حال الغاء الخدمة من قبل العميل، يقر بعلمه بأن أوامر الدفع التي طلبها العميل قابلة للتنفيذ من قبل البنك ما لم تلغى من قبله وتنفذ من قبل البنك بشرط توفر رصيد كاف في حساب العميل.
- البنك غير مسؤول عن أية أضرار قد تلحق بالعميل نتيجة شبكات الاتصال وسوء الإرسال و/أو سوء الاستقبال، كما أن البنك غير مسؤول عن أي عطل متعمد وراء حصول قرصنة على جهاز الحاسوب الخاص بالعميل.
- يكون للبنك الحق في إيقاف هذه الخدمة و/أو حجها عن العميل مؤقتاً أو إلغائها في حال إخلال العميل بالتزاماته التعاقدية مع البنك.
- يقر العميل أنه يتحمل المسؤولية القانونية الناشئة عن تغيير رقم الهاتف المحمول و/أو البريد الإلكتروني الخاص به، كما أنه يخلي مسؤولية البنك من أية خسائر قد تلحق به نتيجة إدخاله رقم الهاتف المحمول و/أو البريد الإلكتروني بشكل خاطئ، كما يقر بعلمه أنه في حال تم تغيير رقم الهاتف و/أو البريد الإلكتروني ستكون هذه البيانات هي المعتمدة للبنك للاتصال والتراسل معه حيث سيتم إلغاء رقم الهاتف المحمول و/أو البريد الإلكتروني المعتمد سابقاً لدى البنك
- يعلم العميل أنه في حال قيامه بتغيير البيانات المذكورة أعلاه فإن البنك سيقوم بتنفيذ طلبه خلال مدة لا تقل عن 72 ساعة من تاريخ الطلب وأنه يتحمل المسؤولية المطلقة عن أية خسائر قد تلحق به خلال هذه المدة.
- من المعلوم لدى العميل أنه سيتم إرسال كشف الحساب الإلكتروني الشهري على البريد الإلكتروني الجديد الذي قام بتغييره.
- يحق للبنك في أي وقت يشاء، ودون سابق إشعار إجراء أي تعديل و/أو إضافة و/أو تغيير و/أو إلغاء أي من الخدمات المقدمة ضمن الخدمة أو في البرمجيات المستخدمة فيها بعد إعلام العميل بذلك.
- اتعهد في حال كشف حسابي/ حساباتي نتيجة استخدام الخدمة بتسديد الرصيد المكشوف والعمولات المترتبة علي حال اشعاري بذلك، كما اني أفوض البنك (دون ان يكون البنك ملزماً بذلك) بتغطية رصيد حسابي المكشوف بالقيود على اي حساب باسمي/ اسمنا في اي فرع من فروع البنك التجاري الأردني.
- في حال طلب العميل دفتر شيكات و/أو إصدار كفالة و/أو إصدار اعتماد عن طريق الخدمة، يكون للبنك الحق في الموافقة على الطلب أو رفضه، وفي حال الموافقة فإن العميل يفوض البنك ببيع الرسوم والعمولات التي تترتب عليها على حسابه و/أو حساباته، ويجب على العميل مراجعة فرعه لاستلام دفتر شيكات/ الكفالة أصولياً.
- يلتزم العميل بدفع أي رسوم أو عمولات أو ضرائب أو أية مبالغ أخرى مفروضة من قبل أي دولة أو أي دوائر حكومة أو أي سلطات مختصة أخرى تستحق على المعاملات المقدمة من قبله، كما يحق للبنك دفع هذه المبالغ وخصمها من حساب العميل في حال الجالات التي تتطلب ذلك.
- يلتزم العميل بأن لا يتجاوز الحد الأعلى للمبالغ المالية المسموح تنفيذها يومياً (المحدد من قبل العميل) بما فيها التحويلات المالية سواءً لمجموع مبالغ الحركات و/أو مبلغ الحركة الواحدة، وضمن الرصيد الفعلي المتوفر في الحسابات وخلاف ذلك يعتبر الطلب لغياً، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية ناتجة عن عدم تنفيذ الطلب.
- من المفهوم لدى العميل أنه بإمكانه مشاهدة كشف حسابه إلكترونياً لأشهر سابقة من خلال خدمة تجاري كونكت.
- يلتزم العميل بعدم استخدام تجاري كونكت في عمليات غير مشروعة ومخالفة للقانون بما فيها تسديد الأمور التجارية غير المشروعة.
- يفوض العميل البنك ببيع أية عمولات أو مصاريف تترتب على شحن البطاقة المدفوعة مسبقاً (Yelo Card) من خلال خدمة تجاري كونكت، كما يقر العميل أن عملية شحن البطاقة تمت على مسؤوليته الشخصية دون أية مسؤولية تلحق بالبنك سواء كان هنالك خطأ باختيار البطاقة أو بقيمة الشحن.
- يقر العميل بأن منتجات البنك والخدمات المقدمة من قبل البنك التجاري الأردني للعميل تخضع للقوانين والعقوبات التجارية المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وقوانين الرقابة على الصادرات التي يخضع لها البنك والتي تتعلق بالعمليات المالية وعليه فإنه يقر بما لي:
 - عدم التعامل بمنتجات/ بضائع منشأها دول خاضعة لعقوبات اقتصادية.
 - عدم نقل أو استعمال المنتجات أو الخدمات المقدمة من البنك بشكل مباشر أو غير مباشر (بما في ذلك النقل داخل المملكة) الى كل مما يلي:
 - أى دولة أو منطقة تخضع لعقوبات تجارية شاملة أو كبيرة (على سبيل المثال لا الحصر، كوبا، السودان، إيران، كوريا الشمالية، سوريا) (البلدان الخاضعة للعقوبات.
 - أى شخص أو جهة مملوكة أو خاضعة لسيطرة بنسبة 50% أو أكثر أو تتصرف بالنيابة أو الوكالة عن أي شخص/ جهة مدرج/ مدرجة على القوائم العالمية
 - الجهات التي تدرج من وقت لآخر ضمن قوائم الجهات المحظورة لدى الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر (قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية للمواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين (SDN)، قوائم وزارة التجارة الأمريكية للأشخاص المرفوضين، المؤسسات ذات القيود على عمليات التصدير وإعادة التصدير والنقل، قائمة الجهات غير المتحقق منها، قائمة الاتحاد الأوروبي الموحد للأشخاص الخاضعين لعقوبات مالية).
 - أى هيئة عسكرية أو شرطية أو استخباراتية أو لأية أغراض عسكرية أو متعلقة بانتشار الأسلحة النووية.

26. يقر العميل بأن إرسال الرسالة النصية هي بمثابة إعلام له عن الحركات التي تتم على حسابه ويخلي مسؤولية البنك عن إرسال إشعارات خطية في حال توجيه رسالة نصية، ويعد إرسال الرسالة من البنك بمثابة إرسال نهائي له ويسقط حقه بالاعتراض على عدم وصول الرسالة له كون أن الهاتف المحمول مغلق و/أو مفصول و/أو معطل و/أو عدم قراءتها من قبله.
27. يتعهد العميل بعدم استخدام حساب الجاري مدين المربوط على الخدمة بغير الحالات أو الغاية التي منح لأجلها وبخلاف ذلك يحق للبنك اعتبار سقف الجاري مدين مستحق فوراً للتسديد، واتخاذ الاجراء الذي يراه مناسباً وفق إرادته منفرداً ودون أن يحق للعميل الاعتراض على ذلك.
28. البنك غير ملزم بإصدار أية إشعارات بالعمليات المنفذة ولا يستطيع العميل إلغاء أمر بواسطة الخدمة وتعتبر هذه العمليات قد تمت بموافقة العميل.
29. يتم إيقاف الخدمات المصرفية بالعموم يدوياً عن العميل في حال ورود حجز تحفظي على الحساب.
30. يقر العميل في حال استلامه رسالة نصية صادرة من البنك بالخطأ، فأنه لا يلحق البنك أي ضرر أو مسؤولية تجاه ذلك.
31. لا يترتب على البنك أية مسؤولية في حال عدم انتظام أو توقف الخدمة أو عدم الدقة في المعلومات المستخرجة بواسطتها.
32. يمتلك البنك الصلاحية لوقف أية خدمة/ خدمات يقدمها للعميل في الحالات التي يقدر فيها البنك أن هناك شك أو ريب في صحة ما يتلقاه من تعليمات أو العمليات التي يجريها العميل باستخدام البطاقات أو الهاتف المحمول أو الإنترنت أو أي وسيلة من وسائل التعامل أو إذا ما تبادر إليه الشك بأي اختراق للمعلومات وذلك دون أية مسؤولية عليه على أن يتم إشعار العميل بذلك، ورغم استخدام البنك الوسائل الأمنية الممكنة للحماية من مخاطر انفتاح شبكات الانترنت غير أن البنك لا يعتبر مسؤولاً عن أي ضرر قد يلحق بالعميل نتيجة المخاطر المترتبة على استخدام هذه الشبكات وأن العميل وحده هو الذي يتحمل كافة المخاطر الناتجة عن استخدام الخدمة التي طلبها.
33. يفوض العميل البنك بتقيد كافة العمولات والمصاريف الناشئة عن استخدام الخدمة على أي من حسابات العميل لدى البنك.
34. يقر العميل بصحة قيود البنك وسجلاته، بحيث تعتبر بيئة قاطعة وملزمة له في هذا المجال ويسقط العميل حقه إسقاطاً نهائياً لا رجعة فيه بطلب توجيه اليمين الحاسمة لرئيس مجلس الإدارة و/أو أعضاء مجلس الإدارة و/أو المدير العام و/أو أي من موظفي البنك بأية دعوى تتعلق بالبنك سواء مدنية أو جزائية ولأي سبب كان.
35. يحق للبنك في جميع الاوقات أن يعدل وبمحض اختياره المطلق هذه الأحكام والشروط بمجرد إشعار خطي عن طريق البريد المسجل أو على العنوان المعتمد لدى البنك أو بالطريقة المتفق بها، ووافق على أن مثل هذا التعديل يصبح ملزماً لي من تاريخ الإشعار المذكور أو من التاريخ الذي يحدده البنك حتى ولو لم أستلم الإشعار المذكور لأي سبب من الاسباب.
36. يقر العميل أن جميع أنواع المعاملات الإلكترونية المتعلقة بكافة المعاملات البنكية صحيحة ومقبولة كحجة في الإثبات على العميل، وغير قابلة للنقض بأي شكل من الأشكال وبالتالي فإن العميل يسقط حقه في الطعن فيها مستقبلاً أو الدفع بعدم صحتها إسقاطاً نهائياً غير قابل للرجوع عنه، على أنه من المفهوم لديه أن المعاملات الإلكترونية وعلى سبيل المثال لا الحصر: البيانات والنصوص والصور والأشكال والرموز والأصوات وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب، إضافة الى عملية تبادل البيانات الإلكترونية وتشمل كذلك رسالة المعلومات والسجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني بما في ذلك نظام معالجة المعلومات ورسائل الفاكس والبريد الإلكتروني، ويوافق العميل على أن مجرد إرسال العميل لرسالة المعلومات يعتبر قرينة قاطعة على تسلم العميل لها وتعتبر منتجة لأثارها بحقه.
37. ينطبق قانون المعاملات الإلكترونية الأردني الساري المفعول وأية تعديلات تطرأ على جميع التعاملات التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية.
38. اخضع الى هذه الأحكام والشروط بجميع بنودها وشروطها بالقوانين الأردنية والتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة في الأردن والسارية المفعول وتكون المحاكم الأردنية وحدها صاحبة الاختصاص في حل النزاعات التي يمكن أن تنتج بيني/ بيننا وبين البنك ومن اي جنسية حتى ولو كان النزاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية مع حق البنك باللجوء لأي محكمة داخل المملكة وخارجها قد يختارها للمقاضاة.
- أقر/ نقر بتوقيع هذا النموذج بأنني/ بأننا قد قرأت/ قرأنا واستوعبت/ استوعبنا هذه الشروط والأحكام وأنني/ أننا أوافق/ نوافق على كافة محتوياتها ومضمونها كما وأنني/ أننا نتزم/ نلتزم بها التزاماً تاماً لا رجعة فيه وغير قابل للنقد، كما وأقر/ نقر بأن كافة المعلومات الواردة ضمن النموذج صحيحة.